

الحكومة الأردنية تقر حزمة ثالثة لتحفيز الاقتصاد



وقطاع عسكري، إضافة إلى أن هذه الحزمة تتضمن إجراءات تهدف إلى تطوير الأداء الحكومي تجاه المواطنين وأصحاب الأعمال".
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أطلقت الحكومة الأردنية الحزمة الثالثة من خطة التحفيز الاقتصادي، بعنوان رفع كفاءة القطاع العام وتحسين المستوى المعيشي، عبر رفع الأجور لجميع موظفي القطاع العام والقطاع العسكري والمتقاعدين. وفي هذا المجال، لفت رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، إلى أن هذه الزيادات هي الأولى منذ 10 سنوات، حيث الحاجة كانت ماسة لمراجعة نظام ديوان الخدمة المدنية، للوصول إلى نظام يحقق العدالة والأهداف التنموية للأردن"، موضحاً أن "هناك آثاراً مباشرة لمسها المواطن الأردني، من خلال الحزم السابقة التي تم الإعلان عنها في شهري أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) على التوالي". وكشف الرزاز عن توجه الحكومة لإطلاق حزم لاحقة متخصصة في قطاعات خدمية، كالتعليم والصحة والنقل.

ورأى الرزاز أن "هناك آثاراً مباشرة ترتبت على تطبيق الحزم السابقة، التي شهدت تخفيض الرسوم في بعض المبيعات والانتقال والتخارج، لكن الحزمة الثالثة هي أكثر الحزم التي ترتب عليها نتائج مباشرة، حيث سيستفيد منها 700 ألف مواطن أردني بين متقاعد وموظف وقطاع عام

البنك الدولي يتوقع نموًا 2.2% لدول مجلس التعاون الخليجي



لتعزيز الصادرات غير النفطية، ويؤدي تجدد المخاطر الجيوسياسية في الوقت نفسه إلى ازدياد المخاطر المتصورة، الأمر الذي قد يلحق الضرر بأفاق الاستثمار.

ودعا البنك دول منطقة الخليج العربي، لمواصلة تنويع اقتصاداتها على نحو مستدام بيئياً، وقادر على التكيف مع الاتجاهات العالمية الكبرى، مبيناً أن الكثير من دول المنطقة اتبعت نهج "التنويع التقليدي" الذي يقوم على تنويع الاقتصادات بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات، والتحول إلى الصناعات الثقيلة التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع البنك الدولي، انتعاش معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط، ليصل إلى 2.2 في المئة في 2020، و2.6 في المائة في 2021، بالتوازي مع حصول انتعاش تدريجي لأسعار النفط، واستمرار الإنفاق على المشروعات العملاقة، وكذلك استمرار النمو في القطاعات غير النفطية.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي «تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف»، فإنه على الرغم من أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على قوة معاملاتها الخارجية في عام 2019، فإن تباطؤ نمو اقتصاد الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واستمرار الحرب التجارية، يعوقان جهود دول الخليج

■ تراجع طفيف للتضخم في تونس



أسعار مواد صيانة المنزل ومواد التنظيف بنسبة 9.8 في المائة، وارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة 8.1 في المائة. وفي السياق ذاته، سجل التضخم الضمني (التضخم دون احتساب مواد الطاقة والأغذية) خلال الشهر الماضي نسبة 6.7 في المائة، مقابل 6.8 في المائة خلال شهر أكتوبر، و6.9 في المائة خلال سبتمبر. وفي الشهر الماضي، ارتفع مؤشر الاستهلاك العائلي، بنسبة 0.4 في المائة، مقارنة بشهر أكتوبر الماضي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

سجلت نسبة التضخم في تونس تراجعاً خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، واستقرت في حدود 6.3 في المائة، مقارنة مع شهر أكتوبر (تشرين الأول) الذي شهد نسبة لا تقل عن 6.5 في المائة، في حين كانت قد بلغت نحو 6.7 في المائة خلال سبتمبر (أيلول) الماضي. وعزا المعهد الوطني للإحصاء الحكومي في تونس، هذا التراجع الطفيف بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات إلى 6.3 في المائة، بعد أن كانت في حدود 6.6 في المائة. وأيضاً انخفاض وتيرة ارتفاع خدمات النقل من 3.4 في المائة إلى 2.9 في المائة، وفي المقابل، ارتفعت أسعار المواد المصنعة بنسبة 7.8 في المائة، وذلك بفعل ارتفاع

Volume Analysis

